الأمم المتحدة

CEDAW/C/2002/EXC/3/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
17 July 2002
Arabic
Original: English/Spanish

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الاستثنائية

٥-٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ المادة ٢٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تقارير مقدمة من الوكالات المتخصصة عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أنشطتها**

مذكرة من الأمين العام

إضافة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١ - دعت الأمانة العامة باسم اللجنة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى تقديم تقرير إلى اللجنة عن المعلومات التي قدمتها الدول إلى الفاو عن تنفيذ المادة ١١ والمواد ذات الصلة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تستكمل المعلومات الواردة في تقارير الدول الأطراف في الاتفاقية التي سيُنظر فيها في الدورة الاستثنائية.

* CEDAW/C/2002/EXC.1.

** قدمت هذه الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات بدون التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، الذي قررت الجمعية بموجبه أنه إذا تأخر تقديم تقرير ما، ينبغي ذكر السبب في حاشية للوثيقة.

310702 300702 02-48595 (A)
0248595

٢ - وتتناول المعلومات الأخرى التي طلبتها اللجنة الأنشطة والبرامج والقرارات المتعلقة بالسياسات التي اضطلعت بها الفاو لتعزيز تنفيذ المادة ١١ والمواد ذات الصلة من الاتفاقية.

٣ - وقُدم التقرير المرفق تلبية لطلب اللجنة.

غواتيمالا

قُدر عدد سكان غواتيمالا في عام ٢٠٠٢ بـ ٠٠٠ ٣٨٥ ١١ نسمة (المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة)، ٤٩,٦ في المائة منهم من النساء. ويعيش زهاء ٦٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية، و ٠٠٠ ١٤٢ ٤ منهم ناشطون اقتصاديا، حيث يعمل ٤٦ في المائة في الزراعة. ولا تتجاوز نسبة النساء في هذا الميدان ٨ في المائة.

وتشكل غواتيمالا، نتيجة لتطورها التاريخي، صورة لنموذج اقتصادي مركز وهش بفعل تغيرات الاقتصاد العالمي.

ويمكن تعريف السياسة العامة التي تستهدف المرأة الريفية في غواتيمالا بمجموعة من المبادئ التوجيهية والجهود الرامية إلى تسهيل إدماج المرأة في أنشطة الزراعة والرعي وفقا للسياسة الوطنية في هذا الميدان، وهي سياسة تقوم على مبادئ الكفاف والإنصاف واللامركزية والمرونة المؤسسية والتضامن والاستدامة المؤسسية.

وترمي سياسة إشراك المرأة الريفية في غواتيمالا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى إيجاد ظروف مؤاتية تتيح للمرأة الريفية الانخراط في حياة منتجة على نحو لا يجعل جنسها قيدا يحول دون نموها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ويتمثل الهدف العام في إشراك المرأة الريفية في تطوير أنشطة إنتاجية عن طريق تيسير امتلاكها للأراضي وسائر الموارد الإنتاجية، وكذلك تمكنها من الانضمام إلى النقابات والمنظمات، في سبيل تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا الهدف، وضعت وزارة الزراعة والماشية والأغذية سلسلة برامج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- برنامج لتدريب المرأة الريفية وتأهيلها؛
- إيجاد ظروف استراتيجية لإشراك المرأة الريفية في تطوير أنشطة إنتاجية؛
- برنامج التنمية الزراعي للمرأة الريفية؛
- برامج تطوير وإدارة منظمات أعمال المرأة الريفية؛

- مشاريع توسيع برنامج محو الأمية للمرأة الريفية.

وفي عام ١٩٩٤، استهلت الفاو تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وهو برنامج متعدد التخصصات يهدف إلى التركيز على التنمية القائمة على الأمن الغذائي بصورة تنطوي على التكامل والمشاركة.

وقد نُفذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي في ثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية هي غواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس. ففي غواتيمالا، ينصب المشروع على قطاع السكان الذين يستخدمون نظام ري اصطناعي يغطي ثلاثة أحياء (سان بارتولو وسان أنطونيو وهييرابوينا) تقع في ضواحي بلدة سولولا في مقاطعة سولولا. وقد شيدت وحدة الري هذه قبل ما يزيد على ٢٠ عاما وهي تستخدم في إنتاج محاصيل البساتين، التي تشكل النشاط الرئيسي لأسر المنطقة.

وقد حقق البرنامج الخاص للأمن الغذائي سلسلة من التدابير الاستراتيجية في العناصر الأربعة التي يتكون منها، بمشاركة أسر وحدة الري في سيبالباي في العمل واتخاذ القرار. ولا شك أنه لوحظ وجود عدم مساواة في توزيع فرص المشاركة بالنسبة للمرأة، لذا فقد تم وضع استراتيجية أكثر عمقا لمعرفة الحقيقة الفعلية للأسر عن طريق تشخيص يركز على البعد الجنساني من شأنه أن يكون أساسا لتخطيط الأنشطة. وسوف تروج الأنشطة لعملية توعية تتيح تخفيف ظروف الحرمان الملحوظة في الأسر.

أوغندا

وفقا لإحصاءات الفاو، فإن التقديرات السكانية لعام ٢٠٠١ بلغت ٢٢,٨ مليون نسمة، يعيش ٨٣,٤ في المائة منهم في المناطق الريفية، و ٨٣ في المائة من النساء يعشن في المناطق الريفية.

وفي عام ٢٠٠١، قدر أن نسبة الناشطين اقتصاديا من السكان هي ٤٦,٥ في المائة، منهم ٧٣ في المائة في القطاع الزراعي. وبلغت نسبة النساء الناشطات اقتصاديا ٤٣,٢ في المائة، منهن حوالي ٧٠ في المائة يعملن في الزراعة.

خطة العمل الوطنية للمرأة

كانت السياسة الجنسانية التي اعتُمدت في عام ١٩٩٧ جزءا من سياسة إدماج الشواغل الجنسانية في صلب عملية التنمية الوطنية. وتقوم المرأة بدور بالغ الأهمية في الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وأقرت حكومة أوغندا بالتهميش الذي تعاني منه المرأة واتخذت إجراءات إيجابية. فقانون الحكومات المحلية (١٩٩٧) يتطلب أن تشكل النساء على الأقل

ثلث الأشخاص المنتخبين في جميع مستويات المجالس المحلية. وتتناول خطة العمل التي وضعت الفقر، وتوليد الدخل، والتمكين الاقتصادي، والصحة الإنجابية وحقوق الإنسان، والإطار القانوني واتخاذ القرار، وتعليم الطفلة.

وتزايدت مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. فبحلول عام ١٩٩٩، كانت نسبة النساء اللائي يشغلن مناصب من طبيعتها اتخاذ القرار قد ارتفعت إلى ٣٩ في المائة. وهناك عدد أكبر من النساء في المناصب السياسية مقارنة مع الوظائف غير السياسية، ونسبة النساء في مستويات الحكم المحلي هي أعلى من نسبتهن في الحكومة المركزية. ويتم تعزيز تعليم الصبيان والبنات عن طريق التعليم الابتدائي للجميع الذي يركز على تعليم الطفلة والطفل المعاق وغيرهما في إطار استراتيجية لتمكين المرأة اقتصاديا.

والأهداف الاستراتيجية في المجال الجنساني هي التالية: زيادة القدرة فيما يتعلق بنُهج التنمية المجتمعية المتكاملة لمقومات كسب العيش المستدامة في أكثر المناطق فقرا بحلول عام ٢٠٠٦؛ وزيادة مساهمة الثقافة في القضاء على الفقر بنسبة ٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٦؛ وتمكين المرأة في جميع ميادين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغية تحسين نوعية حياتها.

ومع أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ما زالت من مشاكل التنمية البالغة الأهمية، فقد أحرزت أوغندا تقدما ملحوظا في التقليل من انتشار هذه الإصابة من ٣١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٥ وإلى ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وظلت أوغندا في الصدارة بين دول المنطقة في المسائل الجنسانية، رغم أن أثر هذه التدابير على معظم الريفيات يكاد يكون معدوما حتى الآن.

الأعمال التي اضطلعت بها الفاو في أوغندا

بوشر بتنفيذ برنامج الدعم المتكامل للتنمية المستدامة والأمن الغذائي في آذار/مارس ١٩٩٨ بتمويل من النرويج وفنلندا. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التنمية المستدامة والأمن الغذائي عن طريق إيجاد قاعدة موارد بشرية شاملة للنُهج المتكاملة والتعاونية على صعيدي السياسات والبرامج ضمن الفاو والبلدان الشريكة.

وجرى التركيز في أوغندا على إقامة شبكات وتعاون بين قطاعات متنوعة تعمل على تحقيق الأمن الغذائي. وتركز معظم العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأساليب وأدوات المشاركة. وأُجريت عدة حلقات عمل لتدريب المدربين على التحليل الاجتماعي

والاقتصادي والتحليل من حيث نوع الجنس، واضطلع الميسرون الوطنيون بدور أصحاب الرأي في مسائل تعميم مراعاة المنظور الجنساني للمنظمات الوطنية والدولية في أوغندا. وتعاون البرنامج المتكامل مع برنامج الدعم الزراعي للأسر المعيشية في تدريب الموظفين الإرشاديين على أساليب وأدوات المشاركة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، عُقدت حلقات عمل لتدريب المدربين أجراها برنامج التحليل الاجتماعي والاقتصادي والتحليل من حيث نوع الجنس اشترك فيها ١٣٥ رجلا وامرأة على صعيد المقاطعة ودون المقاطعة، في باليسا وتورورو وماساكا وراكاي وكاباروليي.

وجمع البرنامج المتكامل في أوغندا بين شركاء من **الطب البيطري والبحوث والإحصاءات والإرشاد والموارد الوراثية لدواب المزارع والهندسة الزراعية** وميادين أخرى، واضطلع بأنشطة تتمشى مع الأولويات الوطنية التي قُدمت في حلقة العمل للتخطيط للبرنامج المتكامل التي عُقدت في تموز/يوليه ١٩٩٩. وتعاون البرنامج المتكامل أيضا تعاونا وثيقا مع منظمة البحوث الزراعية الوطنية وساعد في تيسير عقد **حلقة عمل معنية بالتوعية الجنسانية** في ربيع عام ٢٠٠٠. وبالتعاون مع مدرسة باكلي الثانوية وجامعة ماكاريري وشركاء آخرين، قدم ميسرو البرنامج المتكامل أساليب وأدوات المشاركة وذلك في حلقة دراسية للمدرسين بالإضافة إلى أنشطة التوعية الجنسانية. وعملت كلية الطب البيطري في جامعة ماكاريري أيضا على **تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المناهج التعليمية** عن طريق التعاون مع البرنامج المتكامل.

وعُقد اجتماع دام يوما واحدا لمعدي ومستخدمي البيانات في مركز موكونو للتنمية والبحوث الزراعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وكان الهدف منه البدء بحوار بين أصحاب المصالح الرئيسيين في إعداد البيانات واستخدامها وتحديد ما يحتاجه أصحاب المصالح من تدريب على جميع المستويات. وحضره ٥٥ مشاركا ينتمون إلى المنظمات ذات الصلة في كمبالا وفي مقاطعات ليزا ولويرو وبوشينيي. وجرى تقييم الاحتياجات استنادا إلى المعلومات التي توافرت والمناقشات التي جرت أثناء حلقة العمل، وشكل ذلك أساس حلقة العمل للتدريب على **البيانات المصنفة حسب نوع الجنس** التي عُقدت في أوغندا في النصف الأول من عام ٢٠٠١ برعاية البرنامج المتكامل. ويواصل البرنامج تعاونه مع وزارة الزراعة والصناعات الحيوانية ومصائد الأسماك ومع مكتب الإحصاءات في أوغندا بشأن الأنشطة المتصلة بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

وتجري الفاو حاليا **دراسة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز** في إطار البرنامج المتكامل ستتيح لمحات نافذة على أثر هذه الإصابة على الإنتاج الزراعي

(المحاصيل والمواشي ومصائد الأسماك) والأمن الغذائي للأسر المعيشية، وتوفير معلومات عن الآثار الناجمة عن اختلاف الجنس والتغييرات في تقسيم العمل على أساس الجنس والقيود التي تواجهها الأسر الريفية وخدمات الإرشاد في معالجة الأثر غير المتعلق بالصحة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وركزت مشاريع الفاو الأخرى على المرأة، من قبيل التدريب على معالجة اللحوم على نطاق القرية الذي كان الهدف منه توفير اللحوم كعنصر غذائي بأسعار مقبولة في الغذاء اليومي لسكان الأرياف في أوغندا عن طريق تدريب ريفيات مسؤولات عن وحدات معالجة للحوم صغيرة الحجم.

وتم فضلا عن ذلك تنفيذ عدة مشاريع تليفود (www.fao.orf/food/tf2001/gender-e.htm)، منها مشروع زراعة الخضر والفاكهة في البساتين الذي نفذته رابطة موكونغوي للنهوض بالمرأة من أجل تعزيز زيادة إنتاج الخضار والفاكهة ومكافحة سوء التغذية وما يتصل به من أمراض والتشجيع على تنويع المحاصيل على صعيد الأسر المعيشية. وفي إطار هذا المشروع، تم توزيع بذور الخضر وشتلات أشجار الفاكهة وما يتصل بها من مدخلات على النساء المنتميات إلى الرابطة في مقاطعة ماساكا. وكان الهدف من مشروع الخضر والفاكهة الذي نفذته مجموعة نساء كياكاليبا تنويع مصادر دخل الأسر المعيشية عن طريق إنتاج الخضر والفاكهة وتحسين التغذية والتشجيع على اعتماد أنواع محسنة من المحاصيل في المنطقة. وتم توزيع تقاوى الخضر وشتلات الفاكهة وما يتصل بها من مدخلات على أفراد مجموعة النساء في مقاطعة هويما. ودعم المشروع موضوع يوم الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٠، ''ألفية متحررة من الجوع''، لأن مقاطعة هويما حيث يقع المشروع هي التي استضافت الاحتفالات الوطنية. وقام مشروع تربية الخنازير للأسر المعيشية الذي نفذته مجموعة نساء غابولاتودي في موكونو بالتشجيع على إنتاج الخنازير عن طريق تدريب المستفيدات وتقديم إناث الخنزير/الخنزير البري والعقاقير البيطرية والعلف.

ديميترا: هو مشروع للمعلومات والاتصالات تعمل الفاو على تنفيذه منذ عام ١٩٩٨. ويقوم بجمع المعلومات عن المشاريع المتعلقة بالريفيات والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وبإتاحة هذه المعلومات، يهدف المشروع إلى زيادة إبراز مساهمات الريفيات في التنمية عن طريق وسائل الاتصالات التقليدية وتكنولوجيات المعلومات الجديدة. ويسعى مشروع ديميترا إلى زيادة التوعية الجنسانية بين الأطراف الفاعلة في التنمية وإلى تعزيز تبادل المعلومات ونشرها. وهناك أربع وعشرون منظمة في أوغندا مدرجة في قاعدة بيانات ديميترا (www.fao.org/sd/dimitra). وتشارك هذه المنظمات في ما مجموعه ٩٣ مشروعا.

اليمن

وفقا لوزارة التخطيط والتنمية، بلغ عدد سكان اليمن في عام ٢٠٠٠، ٠٠٠ ٦٢١ ١٨ نسمة، ٥٠ في المائة منهم من النساء. ويعيش ٧٤ في المائة من السكان في المناطق الريفية، و ٥١,٣ في المائة من سكان الأرياف هم من النساء.

وفي عام ٢٠٠٠، كان عدد الناشطين اقتصاديا ٠٠٠ ٦٢١ ٣ نسمة. ويمثل الناشطون اقتصاديا من سكان الأرياف ٥٣,٢ في المائة، منهم ٤٠,٥ في المائة من النساء.

وحددت ورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر المؤقتة لليمن العوامل التالية على أنها الأسباب الرئيسية للفقر في اليمن: الديناميات السكانية وتواصل النمو السلبي الذي ينذر بالخطر (- ٣,٥ في المائة)؛ وندرة الأراضي الصالحة للزراعة؛ وشح المياه؛ وعدم كفاية البنية الأساسية؛ وانعدام كفاءة قطاع الخدمة المدنية؛ وكثرة عدد العائدين واللاجئين؛ وانعدام المساواة القائم على أساس نوع الجنس؛ والمشاكل المتصلة بالقات.

وشهد عام ٢٠٠١ الشروع في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥). والسياسات الزراعية الرئيسية في الخطة هي التالية: (أ) زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٥,٨ في المائة لبلوغ مستوى أفضل من الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات الزراعية عن طريق زيادة الغلال وإنتاجية اليد العاملة؛ (ب) تحسين دخل المزارعين. ومن أجل بلوغ أهداف السياسات الزراعية، اعتمدت الخطة الاستراتيجيات التالية: (أ) تشجيع الأخذ بالتقنيات الزراعية الجديدة لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني؛ (ب) تقديم المدخلات الزراعية؛ (ج) الأخذ بتقنيات جديدة للري؛ (د) بناء سدود صغيرة وخزانات مياه وقنوات للري؛ (هـ) تشجيع أنشطة الريفيات؛ (و) تعزيز التعاون بين قطاعات الزراعة والصناعات الغذائية والأسواق الزراعية؛ (ز) تعزيز الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة؛ (ح) تشجيع تسويق المنتجات الزراعية؛ (ط) كفالة التنمية المستدامة في الزراعة.

وساعدت الفاو المديرية العامة للتخطيط في وزارة الزراعة على تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقات وزيادة التوعية الاجتماعية بمضاره وإجراء دراسات استقصائية ميدانية والمساعدة في رسم السياسات التي تعين على الحد من زراعة القات. ويهدف المشروع أيضا إلى إعداد بيانات ستسهم في زيادة توعية سكان الأرياف/الريفيات بمساوئ زراعة القات.

ودعمت الفاو إقامة نظام وطني لترسيم وجمع المعلومات عن هشاشة الوضع الغذائي وانعدام أمنه. والهدف البعيد الأجل لهذه المساعدة هو التخفيف من هشاشة الوضع الغذائي وانعدام أمنه في البلد، بحيث يكون سكان الأرياف والريفيات المستفيدين الرئيسيين من

المشروع، وذلك بتحديد أدوارهم واحتياجاتهم واقتراح سياسات للتخفيف من وطأة الفقر في مناطقهم، وما إلى هنالك.

وتهدف الفاو عن طريق مشروع ''إدارة واستخدام ومراقبة الينبوت'' إلى دعم حكومة اليمن في وضع استراتيجيات وخطط إدارية ملائمة ومتكيفة لاستخدام ومراقبة الينبوت في النُظم الزراعية المحلية بغية تحسين الأمن الغذائي وفرص توليد الدخل للأسر المعيشية. وسيوفر المشروع أيضا التدريب اللازم للجماعات الريفية، ولا سيما الريفيات، على مختلف أساليب استخدام الينبوت للعلف والحطب.

ومن جهة، تساعد الفاو عن طريق الاستراتيجية المعنونة ''القضاء على الفقر وتوليد الوظائف – استراتيجية للتنمية الإقليمية قائمة على أساس مجتمعي'' المؤسسات الحكومية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية على أن تقيم على صعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما الريفيات، إطارا تنظيميا يعمل بشكل كامل وعملية للتخطيط للتنمية الاجتماعية القائمة على أساس مجتمعي/مبادرات لتخفيف وطأة الفقر وتنفيذها على أساس قائم على المشاركة في خمسة مجالات مختارة، تمثل خمس مناطق إيكولوجية مختلفة. ومن جهة أخرى، تساعد الفاو عن طريق المبادرة المعنونة ''القضاء على الفقر وتوليد الوظائف – المبادرة المحلية للأمن الغذائي للأسر المعيشية'' المجتمعات المحلية، ولا سيما الريفيات، على إقامة إطار تنظيمي يعمل بشكل كامل من أجل الاضطلاع بالتخطيط القائم على المشاركة وتنفيذ مبادرات توليد الدخل في مناطق فقيرة مختارة وكفالة التماهي الصحيح مع المؤسسات الحكومية الإقليمية.

وتساعد الفاو الحكومات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عن طريق إدارة موارد المياه وتنميتها في البلد بطريقة فعالة ومنصفة ومستدامة. ويوفر هذا المشروع تدريبا واسع النطاق للمجتمعات الريفية، ولا سيما الريفيات، على تقنيات الري التي تستخدم المياه بطريقة فعالة.

ومولت الفاو أيضا مشاريع تليفود متعددة صغيرة (www.fao.org/food/tf2001/gender-e.htm) في مقاطعات مختلفة وبالتعاون مع حكومة اليمن في ميداني التسمين الجماعي للغنم وتربية النحل. وأُعطيت الأولوية لاختيار الشركاء لتنفيذ هذا المشروع المتناهي الصغر للرابطات النسائية في مختلف المحافظات، منها محافظات صنعاء وعمران وذمار والحديدة وحضرموت وإب.

وختاما، يقوم مشروع **ديميترا**، وهو مشروع للمعلومات والاتصالات تعمل الفاو على تنفيذه منذ عام ١٩٩٨، بجمع المعلومات عن المشاريع المتعلقة بالريفيات والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وبإتاحة هذه المعلومات، يهدف المشروع إلى زيادة إبراز مساهمات

الريفيات في التنمية عن طريق وسائل الاتصالات التقليدية وتكنولوجيات المعلومات الجديدة. ويسعى مشروع ديميترا إلى زيادة التوعية الجنسانية بين الأطراف الفاعلة في التنمية وإلى تشجيع تبادل المعلومات ونشرها. وهناك ٥ مشاريع مدرجة في قاعدة بيانات ديميترا (www.fao.org/sd/dimitra) تنفذ في اليمن.